الإنتربول

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

التقرير السنوي لعام 2012

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا،بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي،

190 بلـداً عضـواً

سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

المحتويات

توطئة بقلم الأمين العام 5

الفصل الأول

القيادة 6

منظمة تتطور 7

اللجنة التنفيذية 8

الجمعية العامة 10

الأولويات الاستراتيجية 12

المكاتب المركزية الوطنية 14

معاملة المعلومات الحساسة 15

الفصل الثاني

إدارة البيانات الجنائية 16

الابتكار التكنولوجي 17

ربط المزيد من أفراد الشرطة في ما بينهم 19

قواعد البيانات 20

الفصل الثالث

الخدمات الشرطية 22

العمليات 23

النشرات والتعاميم على الصعيد العالمي 32

مركز العمليات والتنسيق 34

التحرك على أساس المعلومات الاستخبارية 36

الفصل الرابع

بناء القدرات 38

المؤتمرات الدولية 39

الشراكات الدولية 40

الابتكار في التدريب 42

أفضل الممارسات 45

الفصل الخامس

الشؤون المالية 46

بيان الوضع المالي 48

”إنّ الإنتربول، باختياره طريق التطور، يكيف أدواته وخدماته لمواجهة التهديدات المعاصرة، وكذلك الصعوبات التي تطرحها باعتماده حلولا مبتكرة وفعالة“.

الأمين العام للإنتربول
رونالد ك. نوبل

توطئة بقلم الأمين العام

إن كل عمل نقوم به – كأفراد وكمنظمة – يساهم في خطّ التاريخ الفريد الذي من خلاله ستحكم علينا الأجيال القادمة.

وهذا التقرير السنوي يتحدث عن مسار الإنتربول، فيعرض وصفا لما نحن عليه اليوم، ويقدم معلومات عما حققناه من إنجازات العام الماضي، ويشير إلى أفكارنا البعيدة المدى التي ستحدد معالم الإنتربول في المستقبل.

في عام 2012، أجرت أجهزة الشرطة في العالم بليون عملية بحث في قواعد بياناتنا، وهذا عدد هائل يشكل إنجازا ويجسد مدى ازدياد ما يقدمه الإنتربول من دعم ومساعدة إلى بلدانه الأعضاء الـ 190. وما هذا إلا مثال واحد على أن المنظمة لا تفتأ تتطور لكي تبقى في موقع يمكّننا من تعقب المجرمين الذين لا تعوقهم أي حدود، جغرافية كانت أم افتراضية.

وفي المقابل، لا بد من الإشادة بالبلدان الأعضاء التي تشارك بشكل فاعل في عمليات الإنتربول المنسقة. فقد شارك في عملية إنفراريد نحو 60 بلدا تمكنت بتكاتفها وتعاضدها من اعتقال 120 شخصا من الفارين المطلوبين للعدالة أو من الكشف عن مكانهم. وشهدنا مصادرة مئات الأطنان من الأدوية غير المشروعة في مناطق متفرقة من العالم، وإنقاذ أطفال لا تتجاوز أعمارهم السنوات الست من براثن العمل القسري في أفريقيا، وتنظيف الأسواق في كل القارات من سلع مقلدة قد تهدد الصحة، قيمتها مئات ملايين اليورو.

وفي الوقت نفسه، مضينا في تمتين شراكاتنا وإرساء شراكات جديدة. وجاء إطلاق برنامج غير مسبوق لمكافحة السلع غير المشروعة والمقلدة في العالم ليعكس عمل الإنتربول يدا بيد مع قطاع الصناعات المعنية في سبيل كسب هذه المعركة.

وما برح ترسيخ الأمن في ظروف هشة من ضمن الأهداف الكبرى التي نصبو إلى تحقيقها، فاستحدثنا، بالتعاون مع جهات مانحة خارجية، برنامجين جديدين يرمي أحدهما إلى تعزيز قدرة الشرطة التي تجهد لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، والآخر إلى منح قوات الشرطة في غرب أفريقيا فرصة الاطلاع مباشرة على قواعد البيانات الجنائية الوطنية والإقليمية، والوصول مباشرة إلى منظومة الإنتربول للاتصالات.

وإننا، إذ نتطلع دوما إلى المستقبل، نشهد تقدما راسخا على صعيد إنشاء مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار الشديد التطور في سنغافورة. والتصور الذي حُدد للمجمّع من حيث أداؤه دورا بارزا في مكافحة الجريمة السيبرية عالميا على وشك أن يصبح حقيقة واقعة، خاصة وأن ثمة شراكات هامة قد أُرسيت مع هيئات من القطاع الخاص رائدة في مجال ضمان أمن المعلومات.

وعقد في روما اجتماع رفيع المستوى شارك فيه نحو 100 وزير لبحث مسألة العنف الإجرامي الذي يشهده عصرنا هذا، تلاه انعقاد دورة للجمعية العامة حضرها عدد غير مسبوق من المشاركين الذين نقلوا مشعل القيادة إلى رئيسة جديدة.

وما كان يمكن تحقيق كل ما تقدم لولا العون الدائم الذي يقدمه رئيس المنظمة ولجنتها التنفيذية والمكاتب المركزية الوطنية والمكاتب الإقليمية وشركاؤنا الوطنيون والدوليون. فبفضل توجيهاتهم ودعمهم البعيدي النظر، بلغنا مستويات من النجاح لم نشهدها من قبل.

إني على ثقة، إذ أفكر باللحظات الحاسمة التي ميزت العام الماضي، بأن الإنتربول يزداد قوة – وأن العالم يصبح أكثر أمانا – يوما بعد يوم.

رونالد ك. نوبل
الأمين العام

الفصل الأول

القيادة

تعكس برامج الإنتربول البعيدة النظر ومشاريعه الشاملة الطبيعة المتغيّرة للعمل الشرطي الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويواصل الإنتربول، مسترشدا بأولوياته الرائدة ومدعوما بقوة هيئاته الإدارية وبلدانه الأعضاء، السعي إلى تحقيق رؤيته المتمثلة في "وصل أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا".

منظمة تتطور

برنامج مكافحة السلع غير المشروعة والتقليد

كُشف عن وجود صلات واضحة بين الاتجار بالسلع غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبشكل متزايد مع الإرهاب. ووفقا لبعض التقديرات، تدرّ التجارة بالسلع غير المشروعة ما يربو على تريليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنويا.

وفي عام 2012، أطلق الإنتربول برنامجا جديدا لإماطة اللثام عن شبكات الجريمة المنظمة المسؤولة عن هذه الجريمة التي يتزايد خطرها ولتفكيكها. ويتم في إطار برنامج الإنتربول لمكافحة السلع غير المشروعة والتقليد جمع المعلومات الاستخبارية وإعداد التقارير التحليلية الاستراتيجية والمشاركة في بناء القدرات والاضطلاع بعمليات مشتركة لاستهداف المجموعات التي تهرّب المنتجات غير المشروعة والتقليد.

ويتعين على الشركات تأدية دور بارز لضمان عدم تقليد منتجاتها أو الاتجار بها بشكل غير مشروع. وللمساعدة على تحقيق ذلك، تعهدت شركة فيليب موريس إنترناشونال بتقديم 15 مليون يورو في السنوات الثلاث القادمة للمساعدة على تنفيذ البرنامج وتوسيع نطاقه.

تعزيز الأمن في ليبيا

في عام 2012، أطلق الإنتربول مشروع "ريلينك"، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لمساعدة السلطات الليبية على تنمية القدرات الدائمة على الكشف عن التهديدات الأمنية والتحقيق في الأعمال الإجرامية والإرهابية. وبعد الثورة التي شهدها البلد في عام 2011، بدأ المشروع يركز على مساعدة أجهزة إنفاذ القانون الليبية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر، التي تولّد العنف وتهدد الاستقرار في البلد وفي المنطقة.

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار

يتواصل العمل لتحقيق تقدم في عملية إنشاء مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار المقرر افتتاحه في عام 2014 والذي يشكل مركزا للبحث والتطوير في أحدث صوره وسيوسع رقعة وجود المنظمة عالميا والأنشطة التي تضطلع بها في المجالات التي لم تكن على هذا المستوى من الأهمية في أي وقت مضى، ألا وهي مكافحة الجريمة السيبرية وتقديم الدعم الميداني وبناء القدرات.

وأنشئ في سنغافورة مكتب لدعم العملية الانتقالية بغية التحضير لافتتاح المجمّع وتسهيله، وذلك عبر المساعدة على انتقال الموظفين وتوفير اللوجستيات اللازمة لمباشرة الأعمال فور الانتهاء من تشييد مبنى المجمّع. وبدأ ملء الوظائف في المجمّع في عام 2012، بهدف دفع خبراء عالميين من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع التجاري والأوساط الأكاديمية إلى الانضمام إلى هذا المشروع المثير الجديد.

وسيقوم المجمّع على عدة أركان منها مركزُ الإنتربول لمكافحة الجريمة الرقمية الذي هو بمثابة مركز تنسيقي من المقرر أن يقدم الدعم العملي ويعد البحوث المتعلقة بمجالي الأمن الرقمي والأمن السيبري.

تنوع الموظفين

في نهاية عام 2012، كان عدد الموظفين العاملين في الأمانة العامة والمكاتب الإقليمية 703 موظفين يمثلون 98 جنسية مختلفة وبلغت نسبة النساء منهم 42 في المائة. وفي العام المذكور، انضم 101 من الموظفين إلى المنظمة وتركها 71 موظفا. وأضيفت جنسيتان إلى قائمة جنسيات الموظفين في عام 2012 وهما النيوزيلاندية والماليزية.

برنامج مكافحة السلع غير المشروعة والتقليد
صفحة ويب

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار
صفحة ويب

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار
فيديو

اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية، التي تنتخبها الجمعية العامة، 13 عضوا ويرأسها رئيس الإنتربول. وهي تقدم التوجيهات والإرشادات إلى المنظمة وتشرف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وتجسد تنوع المنظمة في اختيار أول امرأة في عام 2012 لتولي رئاسة الإنتربول إذ انتُخبت ميراي بالايستراتزي (فرنسا) لهذا المنصب لفترة أربع سنوات.

كلمة تلقيها السيدة بالايستراتزي في أعقاب انتخابها رئيسة للإنتربول

وفي ما يلي أبرز المسائل التي بحثتها اللجنة التنفيذية في عام 2012:

- البحث عن فرص جديدة للحصول على موارد مالية من شركاء خارجيين؛
- ميزانية عام 2013؛
- المرحلة التي بلغها إنشاء مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار؛
- إثراء قواعد بيانات الإنتربول الجنائية؛
- التقدم المحرز في إطار المشاريع الهامة التي تشمل مبادرة وثيقة السفر واستحداث نظام إلكتروني لتسليم المجرمين وتكثيف خدمات حماية البيانات.

إيمانويل غاساناً
(رواندا)
مندوب اللجنة التنفيذية عن أفريقيا

بوب بولسن
(كندا)
مندوب اللجنة التنفيذية للأمريكتين

ماركوس فاسكيس ميسا
(شيلي)
مندوب اللجنة التنفيذية للأمريكتين

أدامو أبوبكر محمد
(نيجيريا)
نائب رئيس الإنتربول لأفريقيا

فيليبو ديسبانزا
(إيطاليا)
مندوب اللجنة التنفيذية لأوروبا

عبد القادر قارة بوهدبة
(الجزائر)
مندوب اللجنة التنفيذية لأفريقيا

بيتر ياب آلبرسبرغ
(هولندا)
مندوب اللجنة التنفيذية لأوروبا

سعود عبدالله آل محمود
(قطر)
مندوب اللجنة التنفيذية لآسيا

كيم جونغ يانغ
(كوريا)
مندوب اللجنة التنفيذية لآسيا

سانّا بالو
(فنلندة)
مندوبة اللجنة التنفيذية لأوروبا

ميراي باليستارازي
(فرنسا)
رئيسة الإنتربول

رونالد نوبل
(الولايات المتحدة)
الأمين العام

آلان د. بيرسين
(الولايات المتحدة)
نائب رئيس الإنتربول للأمريكتين

نوبويوكي كاواي
(اليابان)
نائب رئيس الإنتربول لآسيا

الجمعية العامة

حضر الدورة الـ 81 للجمعية العامة التي عُقدت في روما (إيطاليا) أكثر من 1 000 مندوب مثلوا نحو 170 بلدا من البلدان الأعضاء – وعدد المشاركين فيها هذا غير مسبوق. وفي ما يلي بعض أبرز ما اتُخذ من قرارات ونوقش من مسائل:

- تنفيذ المعايير الأمنية التي تحكم استخدام وثيقة سفر الإنتربول؛
- الموافقة على برنامج الإنتربول الجديد المعني بمكافحة السلع غير المشروعة والمقلدة؛
- استحداث شبكة من جهات الاتصال لتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة السيبرية؛
- توقيع اتفاقات تعاون مع عدد من المؤسسات في مجالات الأمن السيبري والأسلحة النارية والقرصنة البحرية ووثائق السفر والتعاون الشرطي.

واستقبل البابا بينيدكتوس السادس عشر وفدا ضم مندوبين ومسؤولين في الإنتربول، واعتبر أن الإنتربول يشكل درعا للأمن الدولي، مشيرا إلى أن على كل فرد مسؤولية خاصة عن بناء مستقبل يسوده العدل والسلام.

تمهيد الطريق

تتألف الجمعية العامة، وهي الهيئة الإدارية العليا للإنتربول، من مندوبين يمثلون جميع البلدان الأعضاء. وهي تجتمع مرة في السنة لاتخاذ كل القرارات الهامة التي تتعلق بالسياسات العامة للمنظمة ومواردها وأساليب عملها وشؤونها المالية وبرامجها.

الاجتماع الوزاري

استهلت الجمعية العامة أعمالها بعقد اجتماع وزاري رفيع المستوى لبحث "الصعوبات التي تعترض الشرطة في مواجهة العنف المرتبط بالإجرام في العصر الحديث". وحضر الاجتماع حوالى 100 وزير من العالم أجمع وبحثوا طائفة من المسائل ذات الصلة بالأمن الدولي. وأصدر الوزراء بيانا أقروا فيه بضرورة تبنّي الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة الطبيعة المتغيرة للجريمة، والمتمثلة في تبادل المزيد من المعلومات الاستخبارية وزيادة استخدام الأدوات والخدمات الشرطية الدولية، بما فيها تلك التي يوفرها الإنتربول.

الأولويات الاستراتيجية

ما زالت أنشطة الإنتربول على المسار الذي حُدد لها في إطار أولوياته الاستراتيجية الأربع والأولويتين المؤسسيتين. وتوضح الأمثلة أدناه دور كل من الأولويات في تعزيز العمل الشرطي اليومي.

1. الشبكة العالمية للاتصالات المأمونة

تعميم المعلومات المتعلقة بالقرصنة البحرية

وقع الإنتربول والناتو اتفاقا لتعميم مزيد من المعلومات المتعلقة بعمليات القرصنة البحرية. فسيتم إطلاع مكاتب الإنتربول المركزية الوطنية المعنية على هذا النوع من المعلومات التي تجمعها قوات الناتو البحرية العاملة في منطقة القرن الأفريقي. والغرض من وضع هذه المعلومات مباشرة في تصرف أجهزة إنفاذ القانون الوطنية هو تسهيل التحقيقات بشأن الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وملاحقتهم والكشف عن الشبكات الإجرامية المرتبطة بها.

2. توفير الدعم على مدار الساعة لأجهزة الشرطة وإنفاذ القانون

مصادرة كمية من العاج

في حزيران/يونيو، صادرت السلطات في مطار عنتيبي (أوغندا) 35 نابا من أنياب الفيلة بلغ وزنها نحو 420 كغم. واعتقدت السلطات أن هذه الأنياب المصادرة كانت ذات صلة بعملية صيد غير مشروع لأعداد كبيرة من الفيلة في حديقة غارامبا الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلبت الإدارة المسؤولة عن الحديقة الوطنية تحليل هذه الأنياب لتحديد ما إذا كانت تعود إلى هذه الفيلة، فأوفد الإنتربول إلى أوغندا أحد أفرقة التحرك إزاء الأحداث لجمع سمات البصمة الوراثية من الأنياب. وأُرسلت هذه السمات إلى أحد المختبرات المتخصصة في الولايات المتحدة لتحليلها.

3. بناء القدرات

الدعم الكندي

تبرعت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية بأكثر من 6 ملايين يورو لمساعدة الإنتربول على تنفيذ أنشطته في مجالات الجريمة ذات الأولوية التي تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. واستفاد من برامج بناء القدرات ما يربو على 600 فرد من أجهزة إنفاذ القانون وهيئات شريكة، وأُطلق زهاء 100 برنامج لتوسيع نطاق الإفادة من أدوات الإنتربول وخدماته عن طريق منظومة I-24/7.

4. الكشف عن الجرائم والمجرمين

توسيع قاعدة البيانات TDAWN

تتيح قاعدة البيانات TDAWN (وثائق السفر المرتبطة بالنشرات) لأفراد الشرطة العاملين على النقاط الحدودية التحقق من جوازات السفر عبر مقارنتها بالنشرات الصادرة عن الإنتربول، من أجل الكشف عما إذا كان حامل الجواز مشمولا بنشرة من هذا النوع. وفي عام 2012، أضيفت بيانات واردة في النشرتين الخضراء والزرقاء وموجودة في قاعدة البيانات إلى النشرتين الحمراء والصفراء والنشرات الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن.

5. استمرارية الأعمال واستدامتها

إعادة فتح المكتب الإقليمي في كوت ديفوار

يقدم مكتب الإنتربول الإقليمي في أبيدجان (كوت ديفوار) أشكالا من الدعم والعون المحددة الأهداف لمساعدة البلدان الأعضاء في غرب أفريقيا. وعُلقت أنشطة هذا المكتب لفترة مؤقتة في عام 2011، عقب الخلاف على نتائج الانتخابات الرئاسية الذي استتبع أعمال عنف في البلد بأكمله. ونُقل المكتب، جراء الأضرار التي لحقت به أثناء الاضطرابات، إلى مكان آخر في أبيدجان. وأعيد فتح المكتب الجديد في تموز/يوليو 2012.

6. الأسس القانونية للإنتربول

نظام معاملة المعلومات الشرطية

إن تبادل البلدان الأعضاء للمعلومات عن طريق منظومات الإنتربول أمر لا بد منه للتوصل إلى مكافحة الجريمة الدولية. وهو أمر لا بد منه أيضا للحصول على أسس قانونية صلبة تضمن جودة هذه المعلومات وأمنها. وفي عام 2012، أجرت المنظمة مراجعة واسعة النطاق للإطار القانوني الذي يحكم نظام المعلومات الشرطية لديها، المسمى نظام الإنتربول لمعاملة البيانات. والتعديلات التي أُدخلت على هذا الإطار تعزز عملية تبادل المعلومات من حيث السرعة والجودة والدقة، وفي الوقت عينه تحترم حقوق الأفراد المعنيين.

المكاتب المركزية الوطنية

في كل بلد من البلدان الأعضاء في الإنتربول مكتب مركزي وطني يعمل فيه موظفون وطنيون لإنفاذ القانون. ويشكل المكتب صلة الوصل بين البلد وشبكة الإنتربول العالمية، مما يسهّل على البلدان الأعضاء التعاون لإجراء التحقيقات عبر الحدود.

رؤساء مؤتمر المكاتب المركزية الوطنية

وفد إلى ليون نحو 270 مندوبا من 148 بلدا للمشاركة في الاجتماع السنوي الثامن لكبار ضباط الشرطة. وتمحورت مباحثاتهم حول سبل التعاون على نحو أكثر فعالية لمواجهة الأشكال الجديدة التي تتخذها الجريمة، ولاسيما الجريمة السيبرية. وبحثوا مسائل هامة عديدة شملت القرصنة البحرية وتشكيل أفرقة الدعم المتخصص التابعة للإنتربول، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والجريمة المتصلة بالمنتجات الصيدلانية، وأمن الحدود.

مؤتمر الإنتربول الإقليمي الآسيوي الـ 21 في عمان (الأردن)

المؤتمرات الإقليمية

أثناء المؤتمر الإقليمي الأوروبي الحادي والأربعين، اجتمع في تل أبيب (إسرائيل) ولمدة ثلاثة أيام نحو 110 من كبار المسؤولين في أجهزة إنفاذ القانون من زهاء 50 بلدا و20 منظمة دولية، لبحث مسائل الجريمة العابرة للحدود التي تشهدها المنطقة، ولاسيما الجريمة السيبرية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر وبالسلع غير المشروعة.

وفي ضوء الدور البارز الذي تؤديه آسيا في ترسيخ الأمن في العالم، شارك ممثلون من حوالى 40 بلدا في مؤتمر الإنتربول الإقليمي الآسيوي الحادي والعشرين الذي عُقد في عمان (الأردن) لمناقشة مسائل ذات صلة بالإرهاب، والجريمة السيبرية، والاتجار بالبشر، والقرصنة البحرية، والنزاهة في مجال الرياضة، والجريمة المتصلة بالمنتجات الصيدلانية، والجريمة البيئية.

نظرة مباشرة على المكاتب المركزية الوطنية

أدت المكاتب المركزية الوطنية، التي تشكل امتدادا للإنتربول في كل بلد من بلدانه الأعضاء، دورا حيويا خلال العام في تنفيذ كل أنشطتنا وفي تحقيق إنجازاتنا. وهي تقوم مقام صلة الوصل بين جهاز الشرطة الوطني وشبكة قواعد بيانات الإنتربول، فتتولى تحميل البيانات والبحث عن مطابقات تشمل كل المجالات بدءا من سمات البصمة الوراثية وانتهاء بالأعمال الفنية. وتواصل توسيع نطاق الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ليشمل أماكن بعيدة مثل المطارات ومراكز العبور الحدودية، بحيث يتسنى لأفراد الشرطة العاملين في الميدان الاطلاع على هذه المعلومات الحيوية أينما كانوا.

وأدت هذه المكاتب دورا في أنشطة فائقة الأهمية شملت استرداد أعمال فنية قيمتها 100 مليون دولار، وتبادل المعلومات بشأن أكثر من 160 فردا يُشتبه في أنهم سرقوا مجوهرات، واعتقال فارين دوليين مطلوبين لقيامهم بأعمال سطو والاتجار بالمخدرات والقتل.

معاملة المعلومات الحساسة

لا تزال معاملة البيانات الشخصية – مثل الأسماء وبصمات الأصابع وسمات البصمة الوراثية – إحدى المهام البارزة التي تضطلع بها المنظمة. وتنفَّذ ضمن إطار قانوني دقيق لحماية حقوق الأفراد المعنيين وحرمة المعلومات التي تقدَّم في سياق التعاون الشرطي الدولي. وإن لجنة الرقابة على المحفوظات هيئة مستقلة تتولى التحقق من كيفية معاملة كل البيانات الشخصية لضمان التقيد بقواعد المنظمة.

الفصل الثاني

إدارة البيانات الجنائية

لإبراز تغيّر طبيعة العمل الشرطي وتلبية احتياجات أجهزة إنفاذ القانون التي ما فتئت تتطور، يواصل الإنتربول استحداث وتنفيذ حلول فنية مبتكرة لتعزيز منظومته العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7 وقواعد بياناته الجنائية الفريدة من نوعها. ففي عام 2012، طوّرت المنظمة أدواتها الفنية الحالية وابتكرت أدوات جديدة لتوسيع نطاق الوصول إليها من قبل أجهزة الشرطة والجهات الشريكة في العالم أجمع.

الابتكار التكنولوجي

I-CHECKIT

يمكن وضع سمات أمنية فريدة على أي نوع من البضائع الاستهلاكية، مثل المنتجات الصيدلانية والسجائر والسلع الفاخرة والمنزلية والألعاب. وبوابة I-Checkit الإلكترونية التابعة للإنتربول ستحفز العموم وأصحاب الحقوق وموظفي إنفاذ القانون على التعاون للكشف عن السلع غير المشروعة وستساعدهم على القيام بذلك عبر منح كل فرد منهم يملك هاتفا جوالا أو جهازا موصولا بالإنترنت فرصة التحقق مما إذا كانت المنتجات أصلية، وذلك باستعراض هذه السمات للمساعدة على تحديد ما إذا كان المنتَج مقلدا أو يباع بطريقة غير مشروعة.

وتجري عمليات التقصي في هذه البوابة الإلكترونية إما عبر إدخال تفاصيل السلعة يدويا أو مسح رمز معين عن طريق تطبيقات إلكترونية نقالة – متوفرة على نُظم أندرويد وآبل وميكروسوفت وبلاكبيري – تقدم معلومات سريعة ودقيقة من أي مكان في العالم، مما يجعل من I-Checkit أداة عالمية فاعلة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون وشديدة الأهمية، وهذا أمر يضمن حماية العموم من منتجات مقلدة تشكل خطرا على الحياة، كالأدوية المزورة على سبيل المثال.

I-LINK

تتيح منظومة الإنتربول الإلكترونية لتبادل المعلومات، I-link، للمكاتب المركزية الوطنية ولجهات أخرى مخولة استخدامَها توفير البيانات الجنائية وتحديثها. والغرض من استخدامها هو التأكد من أن كل البيانات كاملة ومعروضة بشكل موحد ويمكن لجميع البلدان الأعضاء الاطلاع عليها، مما يمكّن المحققين من الكشف عن أي صلات بين القضايا التي يبحثونها، يتعذر عليهم الكشف عنها في الأحوال العادية.

وفي عام 2012، أدخل الإنتربول تعديلات على منظومة I-link لمنح المكاتب المركزية الوطنية القدرة على إدارة المعلومات التي في حوزتها إدارة تامة. وهي تتيح لهذه المكاتب إدراج المعلومات بشكل مباشر في قواعد بيانات الإنتربول وتضمن توفر هذه المعلومات في غضون ثوان. وأصبح لدى مستخدميها إمكانية تعديل البيانات التي يقدمونها وإضافة معلومات جديدة وإلغاء طلبات التقصي وتحديث البيانات وذلك عندما تستجد تطورات على صعيد التحقيقات. وأضيفت إلى استمارات البيانات سمات رقابة أوتوماتيكية – مثل الخانات الواجب ملؤها – لضمان التقيد بشكل الاستمارات الموحد وكفالة جودة البيانات.

تبيّن ضحايا الكوارث الدولية

ما برح مشروع FASTID (تبيّن ضحايا الكوارث الدولية بسرعة وبدقة) يخطو خطوات إلى الأمام، إذ أُنشئت قاعدة البيانات الشرطية العالمية الأولى من نوعها للتعرف على الأشخاص المفقودين والجثث المجهولة الهوية وتبيان الصلة بينهم في العالم أجمع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت شركة PlassData التي استحدثت برمجيات FASTID بتركيب النموذج الأول من هذه البرمجيات في الأمانة العامة للإنتربول في ليون. وبعد أن أصبحت هذه البرمجيات جزءا متطابقا تماما مع النظم المعتمدة في المنظمة، بدأت تجرّبه البلدان التي اختيرت لذلك.

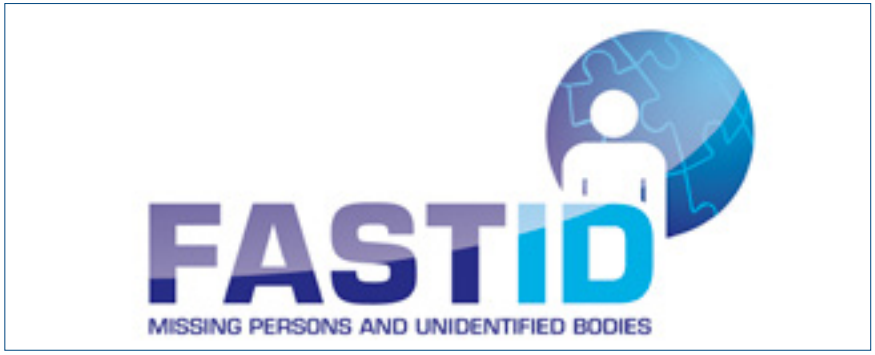

توفير خدمات الإنتربول لآسيا

أُنجز في نهاية عام 2012 مشروع لإدارة شؤون الهجرة والحدود استغرق ثلاث سنوات وموله الاتحاد الأوروبي وساعدت على تنفيذه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فغدا أفراد الشرطة العاملون في الخطوط الأمامية في كمبوديا وفييت نام قادرين على الاستعانة بأدوات الإنتربول وخدماته. ورُبطت بشبكة I-24/7 ثمانية مواقع هامة، من ضمنها المطارات الدولية ومكاتب الشرطة في المناطق، فأصبح في وسع الشرطة الاطلاع فورا على قواعد بيانات الإنتربول والبحث فيها.

ربط المزيد من أفراد الشرطة في ما بينهم

شبكة I-24/7

إن I-24/7 هي شبكة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة. وهي تربط بين موظفي إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء الـ 190 كلها، فتتيح لهم تزويد نظرائهم بمعلومات شرطية حساسة من كل أنحاء العالم وعلى مدار الساعة. وتتيح أيضا فرصة الاطلاع مباشرة على قواعد بيانات الإنتربول الجنائية، وبالتالي يصبح في وسع المحققين البحث فيها ومقارنة ما لديهم من بيانات ببياناتها على نحو فوري.

يمكن للأفراد العاملين في الميدان، كالمطارات والنقاط الحدودية على سبيل المثال، الاطلاع على قواعد بيانات الإنتربول عبر المنظومة الإلكترونية المعروفة باسم مايند (MIND) إذا كان الجهاز الإلكتروني المستخدم محمولا، والمنظومة الإلكترونية المعروفة باسم فايند (FIND) إذا كان الجهاز الإلكتروني المستخدم موجودا في مواقع ثابتة. واعتمد نحو 25 بلدا هاتين المنظومتين للتحقق في مواقع بعيدة من بياناتها مقارنة بقواعد بيانات الإنتربول.

17,5 مليون

عدد الرسائل المحالة عن طريق شبكة I-24/7 في عام 2012.

برنامج وابيس

إن الغرض من برنامج وابيس (منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا) الذي بدأ تنفيذه في عام 2012، هو تيسير عمليات جمع المعلومات الشرطية وحفظها في إطار واحد وإدارتها ونقلها وتحليلها في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، وذلك عبر إنشاء منظومة معلومات إقليمية. وعُقدت في إطار برنامج وابيس الذي يموله الاتحاد الأوروبي حلقة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم المعلومات الشرطية، الموجود منها حاليا والوارد، في خمسة بلدان يجرَّب فيها هذا البرنامج وذلك لتبيان احتياجاتها.

اتفاق المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى

وقّع الإنتربول مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، اتفاقا ينص على تمتين التعاون للتصدي للإرهاب والاتجار بالمخدرات. ويجيز الاتفاق للمركز الوصول مباشرة إلى ما لدى الإنتربول من نُظم معلومات شرطية وقواعد بيانات. ويتيح الاتفاق للمركز والإنتربول تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وأعضاء المجموعات الإرهابية، والكشف عما يدره الاتجار بالمخدرات من عائدات تُنفَق على الأنشطة الإرهابية.

قواعد البيانات

أجرت البلدان الأعضاء في الإنتربول أكثر من بليون تقصٍّ في قواعد بياناته الجنائية – أي ضعف عدد التقصيات التي أُجريت قبل ذلك بسنتين فقط.

قاعدة البيانات الاسمية

تتضمن قاعدة البيانات هذه سجلات عن أشخاص مطلوبين ومجرمين معروفين وأشخاص مفقودين. وأجرت البلدان الأعضاء وسائر الجهات المخولة استخدامها تقصيات بلغت سبعة تقصيات في الثانية في عام 2012.

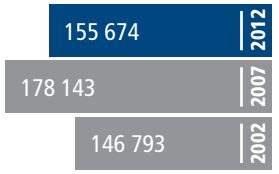

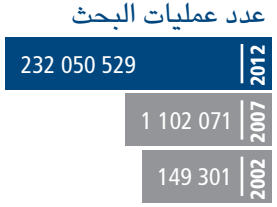

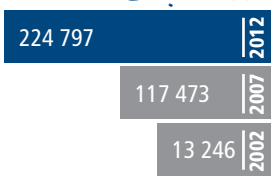

وثائق السفر المسروقة والمفقودة

كانت قاعدة البيانات هذه أكثر قواعد بيانات الإنتربول استخداما، إذ أُجري فيها أكثر من 730 مليون تقص في عام 2012 – أي ما معدله 23 تقصيا في الثانية.

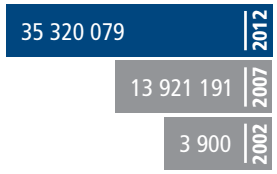

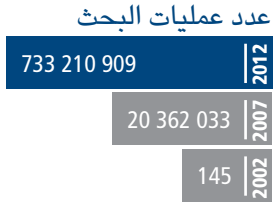

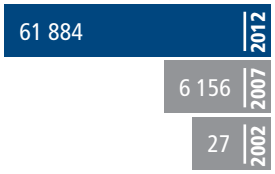

بصمات الأصابع

تتضمن قاعدة البيانات هذه صورا تُستخدم لمقارنة وتبيّن بصمات الأصابع التي قدّمها 172 بلدا من البلدان الأعضاء. وازداد عدد الصور في قاعدة البيانات هذه بأكثر من الضعف في السنوات الأربع الماضية.

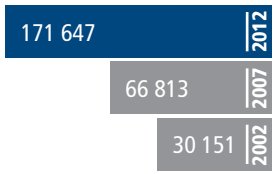

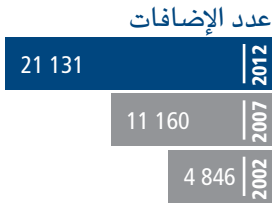

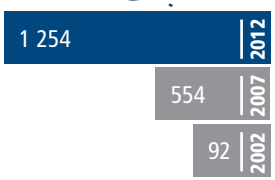

المركبات الآلية المسروقة

تتضمن قاعدة البيانات هذه معلومات عن المركبات الآلية التي أفاد بسرقتها نحو 130 بلدا من البلدان الأعضاء، وفي عام 2012، أُجري أكثر من 77 مليون تقصٍّ فيها، أفضت إلى 11 مطابقة في الساعة.

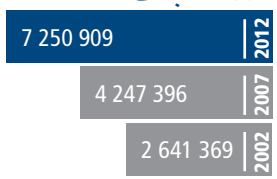

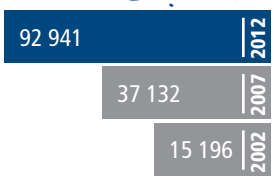

سمات البصمة الوراثية

بحلول آذار/مارس 2012، أُدرجت في قاعدة بيانات الإنتربول لسمات البصمة الوراثية نسبة 50 في المائة من السجلات الجديدة التي أضيفت في عام 2011 بأكمله. وارتفع عدد المطابقات التي أجريت في ذلك العام بنسبة 62 في المائة. وثمة بلدان زودت قاعدة البيانات لأول مرة بسمات البصمة الوراثية وهي شيلي وجمهورية كوريا وكوستاريكا والمليديف والمكتب الإقليمي الفرعي في جزر كايمان.

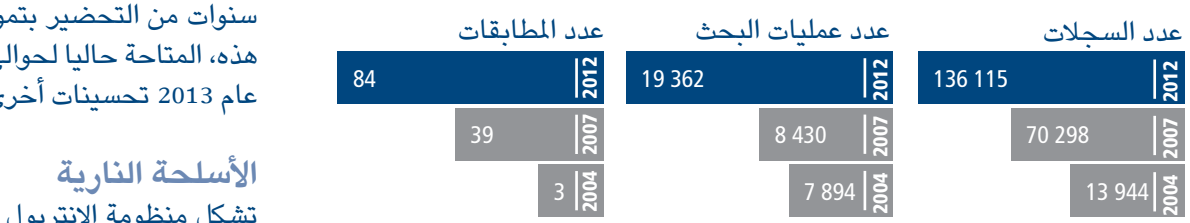

الأعمال الفنية

لزيادة محتويات قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة ولتسهيل عمليات البحث فيها، أطلق الإنتربول وإيطاليا في عام 2012 مشروع Psyche (نظام حماية الإرث الثقافي). والغرض من هذا المشروع الذي تموله المفوضية الأوروبية هو اعتماد نظام من الرسائل المحددة الشكل لإضافة البيانات، وتوفير خدمة لنقل البيانات مباشرة من قواعد البيانات الوطنية، وتضمين قاعدة البيانات برمجيات لمقارنة الصور.

صور عن الاعتداء جنسيا على الأطفال

تمكن المحققون من الكشف حتى نهاية عام 2012 عن هوية نحو 2 891 ضحية من زهاء 50 بلدا، وذلك بفضل قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال، التي أضيفت إليها معلومات عن حالات عديدة من الاستغلال الجنسي للأطفال لم تُفض بعد إلى أي نتيجة.

وفي أيلول/سبتمبر، أطلق الإنتربول الصيغة الثانية من قاعدة البيانات بعد مضي ثلاث سنوات من التحضير بتمويل من المفوضية الأوروبية. وتوفر قاعدة البيانات الجديدة هذه، المتاحة حاليا لحوالى 36 بلدا، أحدث التطورات التكنولوجية. وستُدخل عليها في عام 2013 تحسينات أخرى مثل تضمينها وسيلةً لتحليل أفلام الفيديو.

الأسلحة النارية

تشكل منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة وافتقاء أثرها (iARMS)، التي أُطلقت في 31 كانون الأول/ديسمبر، أول مخزن عالمي للمعلومات المتعلقة بالأسلحة النارية المسروقة أو المفقودة أو المتّجر بها بشكل غير مشروع. وفي وسع مستخدميها الإبلاغ بمعلومات عن أسلحة مفقودة أو مسروقة؛ وتقديم طلبات لتعقب الأسلحة النارية والرد عليها والتحقق من المرحلة التي بلغتها؛ وإعداد تقارير إحصائية عن البيانات الوطنية. وموّل الاتحاد الأوروبي هذه المنظومة.

أما شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات (IBIN)، فهي بمثابة إطار دولي لتبادل المعلومات عن المقذوفات ومقارنتها وهي تحتوي على نحو 150 000 سجل عن أنواع الرصاص وأغلفة الرصاص.

معلومات استخبارية عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات

إن قاعدة بيانات الإنتربول التي تتضمن ملفات عن الاتجار بشكل غير مشروع بالمواد النووية والإشعاعية، المعروفة سابقا بقاعدة بيانات مشروع غايغر، باتت تُدار الآن انطلاقا من التقرير الاستخباري الموحّد عن الأعمال الإرهابية المرتكبة بواسطة هذه المواد، وهو مطبوعة شهرية بدأت تصدرها في عام 2012 وحدة تحليل معلومات الاستخبار. وتحتوي قاعدة البيانات حاليا على 2 983 سجلا استُمدت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئات إنفاذ القانون ومصادر مفتوحة. وتتضمن المطبوعة معلومات عن حالات متصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات، وإحصاءات عالمية عن الاعتداءات التي استُخدمت فيها متفجرات، وتحليلات عن التهديدات الجديدة.

الفصل الثالث

الخدمات الشرطية

لاستباق أنشطة المجرمين الذين يستغلون سهولة اختراق الحدود – الفعلية و الافتراضية على حد سواء – ويُسر السفر على الصعيد العالمي، يجب توفير البيانات الشرطية بشكل آني لموظفي الشرطة في جميع أنحاء العالم. ففي هذه السنة، دعم الإنتربول أجهزة إنفاذ القانون العالمية بوضعه مجموعة الأدوات والخدمات الميدانية التي يوفرها في متناولها.

العمليات

نفذ الإنتربول، بالتعاون مع بلدانه الأعضاء، نحو 44 عملية في عام 2012. ونُسق بعضها بالتعاون مع هيئات شريكة وطنية وإقليمية.

الجرائم ضد الأطفال

لامينار	عالمية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وسلطات نيوزيلندا

الجرائم السيبرية

أنماسك	الأرجنتين، إسبانيا، شيلي، كولومبيا

الاتجار بالمخدرات

أتاكورا	بنن، توغو، غانا – بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
آيسبريك	11 بلدا في الأمريكتين
سكاي نت	عالمية – بقيادة منظمة الجمارك العالمية
ويسترليز	عالمية – بقيادة منظمة الجمارك العالمية وإدارة الجمارك اليابانية

الجرائم البيئية

ليبرا	إندونيسيا، تايلند، فييت نام، لاوس، ماليزيا
براي الأولى	بوتان، الصين، نيبال، الهند
براي الثانية	بنغلاديش، تايلند، فييت نام، لاوس، ميانمار
براي الثالثة	إندونيسيا، ماليزيا
وورثي	14 بلدا في أفريقيا

الفارون

إنفرا ريد	عالمية
جنوب وشرق آسيا	عالمية

الجريمة المنظمة

بيسانتيناريو	أمريكا الوسطى – نسقها المكتب الإقليمي في سان سلفادور
بيجو	فرنسا – بقيادة الشرطة الفرنسية وبدعم من اليوروبول
أمبيرادور	إسبانيا
سوغا الرابعة	إندونيسيا، سنغافورة، الصين، فييت نام، ماليزيا

عملية لامينار مقابلة

تهريب المهاجرين

ستوب	الجزائر – مطار الجزائر الدولي
ستوب	الفلبين – مطار مانيلا الدولي

الجرائم المتصلة بالمنتجات الصيدلانية

كوبرا	الكاميرون
بانجيا الخامسة	عالمية

المركبات الآلية المسروقة

(بدون اسم)	بلجيكا
بليناخا	الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، شيلي– نسقها المكتب الإقليمي في بوينس آيرس
شاراك	تشاد، المكتب الإقليمي في ياوندي
كوندور	إكوادور، بيرو، كولومبيا
سيكار	20 بلدا من الاتحاد الأوروبي – نسقها اليوروبول
داسيا	رومانيا
فرونتييه	أمريكا الوسطى – نسقها المكتب الإقليمي في سان سلفادور
ناماهاشي	المرحلة الأولى: جنوب أفريقيا المرحلة الثانية: سوايزيلند نسقها المكتب الإقليمي في هراري ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي
أوكافامبو	الجنوب الأفريقي – نسقها المكتب الإقليمي في هراري

تهريب المهاجرين، الاتجار بالمخدرات، الجرائم الماسة بالحياة البرية

هوب	بوروندي، تنزانيا، رواندا – نسقها المكتب الإقليمي في نيروبي

تهريب المهاجرين، المركبات المسروقة، الاتجار بالمخدرات، الأسلحة النارية

ناكوندي	تنزانيا، زمبابوي، ملاوي، موريشيوس – نسقها المكتب الإقليمي في هراري

الاتجار بالبشر

سبارتاكوس	13 بلدا في أمريكا الجنوبية وأوروبا
توي	بوركينا فاسو

الاتجار بالسلع غير المشروعة والتقليد

بلاك بوسايدن	أوكرانيا، بيلاروس، تركيا، جورجيا، مولدوفا
مايا	11 بلدا في الأمريكتين
ميركات	أنغولا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، كينيا، موزامبيق، ناميبيا – بالتنسيق مع منظمة الجمارك العالمية
أوبسون الثانية	عالمية – بقيادة اليوروبول
تونسي الأولى	بوتسوانا، تنزانيا، زمبابوي، ملاوي، ناميبيا
تونسي الثانية	أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، كينيا

عملية أنماسك

نُفذت بدعم من الإنتربول عملية دولية استهدفت قراصنة للحواسيب يُعتقد أن لهم صلة بمجموعة "أنونيمُس"، وأفضت إلى اعتقال قرابة 25 شخصا في أمريكا اللاتينية وأوروبا. وشارك في هذه العملية، المعروفة بعملية أنماسك، الأرجنتين وإسبانيا وشيلي وكولومبيا عقب سلسلة من الاعتداءات السيبرية المنسقة التي انطلقت من هذه البلدان ضد مواقع إلكترونية تابعة للحكومة الكولومبية. وفضلا عن اعتقال هؤلاء الأشخاص، صودر زهاء 250 جهازا معلوماتيا، وهواتف خلوية، وبطاقات دفع، ومبالغ مالية.

عملية آيسبريكر

صودر أثناء عملية آيسبريكر أكثر من 360 طنا من المواد الكيميائية، و200 كغم من الميثامفيتامين والكوكايين والمؤثرات العقلية ومليونا دولار من دولارات الولايات المتحدة، وجرى تفكيك أربعة مختبرات مخصصة لتصنيع المخدرات غير المشروعة. وهذه العملية التي نُفذت في 11 بلدا في الأمريكتين بالشراكة مع منظمة الجمارك العالمية والمجلس العالمي لمكافحة المخدرات، أفضت أيضا إلى اعتقال نحو 25 مشبوها.

عملية توي

أنقذت سلطات بوركينا فاسو في إطار عملية توي حوالى 400 طفل – أعمار بعضهم لا تتجاوز السنوات الست – من العمل القسري في مناجم ذهب وحقول قطن تستغَل بشكل غير شرعي. وتبيّن أن هؤلاء الأطفال كانوا يعملون في ظروف قاسية، إذ كان يتم إنزالهم داخل ثقوب ضيقة لا هواء فيها ليبلغوا مناجم تصل أعماقها إلى 70 مترا، وكانوا لا يتقاضون أي أجر ولا يرتادون المدرسة. واعتُقل نحو 70 شخصا لصلتهم بجريمتي الاتجار بالأطفال وإجبارهم على العمل القسري.

عملية بانجيا الخامسة

تمكّنت السلطات في 100 بلد، أثناء عملية بانجيا الخامسة، من إغلاق ما يربو على 18 000 موقع إلكتروني كانت لها صلة بصيدليات تعمل بشكل غير مشروع على الإنترنت، ومن مصادرة 4 ملايين وحدة من الأدوية غير المشروعة التي قد تشكل خطرا على الحياة. وتستهدف هذه العملية السنوية السوق السوداء الدولية التي تبيع الأدوية المقلدة وغير المشروعة التي تهدد صحة مستهلكيها الذين يتناولونها بدون الشك في طبيعتها. وتستهدف العملية أيضا تعزيز الوعي العام بخطر شراء الأدوية عن طريق الإنترنت.

عملية إنيغما

ضُبط أكثر من 240 طنا من الأجهزة الإلكترونية والكهربائية المستعملة وبدأ التحقيق في أنشطة حوالى 40 شركة ضالعة في الاتجار غير المشروع بالنفايات الإلكترونية. وأجرت السلطات المختصة في سبعة بلدان أوروبية وأفريقية عمليات تدقيق في موانئها الرئيسية. وأسفر ثلث هذه العمليات تقريبا عن اكتشاف نفايات إلكترونية غير مشروعة. وكُشفت أيضا أدلة عن أساليب جديدة لإخفاء هذه النفايات، الأمر الذي سيدعم العمل الذي تضطلع به أجهزة الشرطة على الصعيد الدولي لإنهاء هذه الأنشطة.

عملية بلاك بوسايدن

أثمرت عملية بلاك بوسايدُن التي استغرق تنفيذها شهرا كاملا ورمت إلى مكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة في أوروبا الشرقية، عن مصادرة 7,3 ملايين سلعة من هذا النوع واعتقال أكثر من 400 1 شخص. وأجرت الشرطة الوطنية ومحققون من أوكرانيا وبيلاروس وتركيا وجورجيا ومولدوفا عمليات تفتيش في الموانئ والمطارات والأسواق، فصادروا ألبسة ومواد غذائية وأجهزة إلكترونية وسجائر وقطع سيارات بعضها مقلد وبعضها مهرَّب، بلغت قيمتها 123 مليون يورو.

عملية وورثي

في إطار أوسع عملية ينفذها الإنتربول على الإطلاق للقضاء على الاتجار بالعاج، اعتُقل 200 شخص وصودر زهاء طنّين من عاج الفيلة غير القانوني. وشملت هذه العملية، المعروفة بعملية وورذي، 14 بلدا في شرق وجنوب وغرب أفريقيا، وعُثر أثناءها أيضا على قرون كركدنّ وجلود أُسود ونمور وفهود وتماسيح وأفاعي البايثون؛ وعلى طيور استوائية حيّة وسلاحف وأجناس أخرى مشمولة بالحماية. وأُجريت عمليات مداهمة في الأسواق والموانئ والمتاجر والنقاط الحدودية، وعمليات تفتيش مفاجئة للسيارات.

النشرات والتعاميم على الصعيد العالمي

إن نشرات الإنتربول هي بمثابة تنبيهات دولية الغرض منها إبلاغ أجهزة الشرطة في العالم أجمع بمعلومات عن الأشخاص الفارين والمشتبه في أنهم إرهابيون والمجرمين الخطرين والأشخاص المفقودين والذين قد يمثلون تهديداً. أما التعاميم فهي تنبيهات مثيلة للنشرات تصدر مباشرة عن أي مكتب مركزي وطني إلى البلدان التي يختارها ليطلب منها اعتقال شخص ما أو معلومات عن مكان وجوده أو معلومات إضافية للمساعدة في التحقيقات.

صدر في عام 2012 أكثر من 12 000 نشرة شملت 8 136 نشرة حمراء صدرت بحق الأشخاص المطلوبين.

عدد النشرات الصادرة

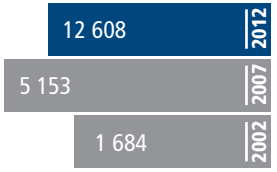

عدد التعاميم الصادرة

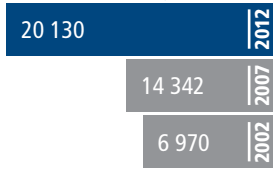

عدد النشرات السارية المتداولة

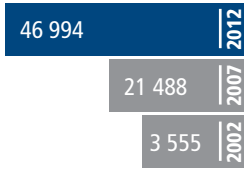

عدد التعاميم السارية المتداولة

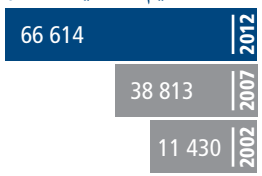

النشرات الحمراء

الأشخاص المطلوبون

عدد النشرات الصادرة

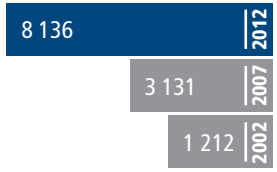

النشرات الزرقاء

الأفراد موضع الاهتمام في إطار جريمة ما

عدد النشرات الصادرة

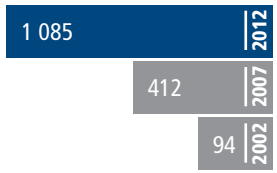

النشرات الخضراء

التنبيهات والمعلومات الاستخبارية المتعلقة بمجرمين خطيرين

عدد النشرات الصادرة

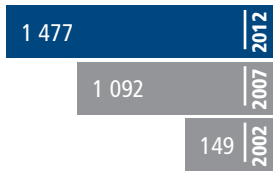

النشرات الصفراء

الأشخاص المفقودون

عدد النشرات الصادرة

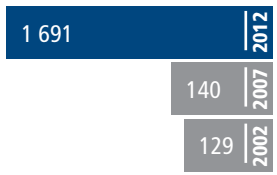

اعتقال مواطن كندي مشتبه في ارتكابه جريمة قتل

تناقلت وسائل الإعلام العالمية في عام 2012 قضية المواطن الكندي، لوكا روكّو ماغنوتا، المشتبه في ارتكاب جريمة قتل أحد الأشخاص وتقطيع جثته وتوزيع أشلائها على أماكن عدة في كندا، منها مقار تابعة لأحزاب سياسية ومدارس. وألقت الشرطة القبض عليه في برلين بعد أسبوع واحد فقط من الجريمة بفضل التحرك السريع للشرطة على الصعيد العالمي عبر الإنتربول.

وقد أصدر الإنتربول نشرة حمراء بحق ماغنوتا بعد أن سادت الظنون أنه غادر كندا متجها إلى فرنسا. ولجأ المكتب المركزي الوطني في كل من ألمانيا وفرنسا وكندا إلى أدوات الإنتربول لتبادل المعلومات سريعا عن مصير ماغنوتا، بما فيها معلومات أفادت بمغادرته فرنسا إلى ألمانيا. وأعيد ماغنوتا إلى كندا حيث من المتوقع أن تبدأ محاكمته على جرائمه في حزيران/يونيو 2013.

معلومات من العموم أفضت إلى اعتقال شخص مشتبه في ارتكابه جريمة قتل

في سياق عملية دولية، تمكنت الشرطة في كرواتيا، نتيجة لمعلومات قدمها أحد المواطنين عقب إطلاق نداء لتقديمها، من القبض على مورغان شرورز، وهو مواطن هولندي مطلوب لارتكابه جريمة قتل في بلجيكا. وأثناء عملية إنفراريد التي نفذها الإنتربول، عممت الشرطة الآيرلندية على وسائل الإعلام تفاصيل عن القضية وصورة لشرورز، مما أفضى إلى ورود معلومات عن المكان المحتمل أن يكون فيه. وعند اعتقال الشرطة الكرواتية شرورز، كان يحمل جواز سفر إيطاليا مزورا وبطاقة هوية ورخصة قيادة سيارات.

إدانة تشارلز تايلور بارتكاب جرائم حرب

بعد محاكمة استغرقت أربع سنوات، دانت المحكمة الجنائية الدولية رئيس ليبريا السابق، تشارلز تايلور الذي أصدر الإنتربول بحقه نشرة حمراء في عام 2003 بناء على طلب محكمة سيراليون الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واغتصاب وقتل. وواصلت وحدة دعم التحقيقات بشأن الفارين التابعة للإنتربول، منذ إصدار النشرة الحمراء، التنسيق مع المحكمة الخاصة لسيراليون، وخصوصا في عام 2006 بعد فرار تايلور إلى نيجيريا قبل أيام قليلة فقط من موعد تسليمه إلى المحكمة.

النشرات السوداء

الجثث المجهولة الهوية

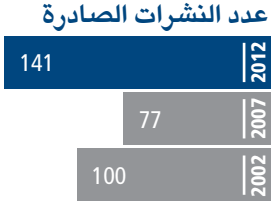

النشرات البرتقالية

المواد الخطرة أو الأعمال الإجرامية أو الأفعال التي قد تشكل تهديدا للسلامة العامة

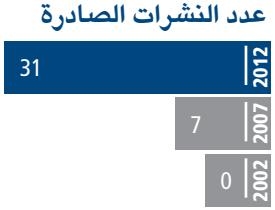

النشرات البنفسجية

الأشياء أو الأجهزة أو الوسائل السرية التي يستخدمها المجرمون

النشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

الكيانات أو الأفراد المرتبطون بتنظيم القاعدة وحركة طالبان المشمولون بقائمة اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

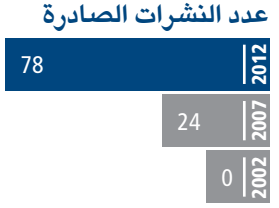

مركز العمليات والتنسيق

يشكّل مركز العمليات والتنسيق صلة الوصل بين الأمانة العامة والمكاتب المركزية الوطنية في البلدان الأعضاء الـ 190 كلها. ويشكل أول نقطة يتصل بها أي بلد من البلدان الأعضاء يواجه أزمة، ويعمل على مدار الساعة ويقدّم المساعدة باللغات الرسمية الأربع (الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية).

ويتولى المركز تنسيق عمليات تبادل المعلومات، وإدارة الأزمات عند وقوع حوادث خطيرة، ويُجري عمليات التقصي الفورية في قواعد بيانات الإنتربول، ويدعم العمليات ويرصد المصادر المفتوحة والمقيّدة لتقييم التهديدات المحتملة. ويقوم أيضا بإيفاد أفرقة التحرك إزاء الأحداث وأفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى لتقديم المساعدة العاجلة عقب حدوث كوارث أو جرائم، أو للإعانة على تنفيذ التدابير الأمنية أثناء الأنشطة الدولية.

الاعتداء الإرهابي في بلغاريا

عقب التفجير الانتحاري الإرهابي الذي استهدف حافلة سياح إسرائيليين في مدينة بورغاس البلغارية وأودى بحياة ستة أشخاص، أوفد الإنتربول فريقا من أفرقة التحرك إزاء الأحداث لمساعدة السلطات الوطنية على إجراء التحقيقات. وبعد ورود أنباء عن احتمال استخدام المفجر الانتحاري هويات مزورة، طلب الفريق المذكور معلومات عما إذا كانت أي من هذه الهويات مذكورة في قاعدة الإنتربول لوثائق السفر المفقودة والمفقودة، وعما إذا كان قد استخدمها لعبور أي نقطة حدودية. وأولى مركز العمليات والتنسيق أولوية مطلقة لكل الطلبات المتعلقة بتحليل بصمات الأصابع وسمات البصمة الوراثية، وبسائر أشكال المساعدة.

وأصدر الإنتربول، بناء على طلب الشرطة البلغارية أيضا، نشرة سوداء اشتملت على صورة إلكترونية للمشتبه فيه رُسمت استنادا إلى المخلفات التي جُمعت من مكان الاعتداء، وأطلق نداء عاما للمساعدة على تحديد هويته.

الألعاب الأولمبية في لندن

كان للإنتربول فريق ضمن الجهاز الذي خُصص للسهر على أمن الألعاب الأولمبية في لندن. وتم التحقق من أوراق الأشخاص الذين طلبوا حضور الألعاب بمقارنتها مع قواعد بيانات الإنتربول، فحدثت 41 مطابقة إيجابية أمكن عبرها الكشف عن هوية مواطن برازيلي اتُهم بأنه كان يعتزم تعطيل الألعاب، وعن هوية مواطن إسباني ينتمي إلى منظمة غير مشروعة. وقدم أعضاء فريق الدعم في الأحداث الكبرى أيضا إلى بقية الفريق الأمني معلومات عن كيفية استخدام نشرات الإنتربول، ولاسيما النشرات الخضراء، عند تعاملهم مع بيع البطاقات في السوق السوداء.

230 326

عدد الرسائل الواردة من المكاتب المركزية الوطنية التي عالجها مركز العمليات والتنسيق في عام 2012

42 049

عدد الرسائل الإلكترونية الواردة من العموم التي عالجها مركز العمليات والتنسيق في عام 2012

2,8 مليون

عدد عمليات البحث التي أجرتها أفرقة متخصصة في قواعد بيانات الإنتربول

21

فريقا متخصصا في عام 2012

11

فريقا من أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى

10

أفرقة من أفرقة التحرك إزاء الأحداث

التحرك على أساس المعلومات الاستخبارية

يوفر فريق محللي المعلومات الاستخبارية الجنائية التابع للإنتربول تحليلات للعمليات والاستراتيجيات المتعلقة بالمشاريع والتحقيقات والأعمال التي تتناول الجرائم. وهو يوفر أيضا الخدمات الاستشارية والتدريب عند الحاجة، ويمكن إيفاده إلى الميدان للمساعدة مباشرة في التحقيقات.

ويتولى المحللون أيضا، فضلا عن إعداد التقارير التحليلية التي تركز على مناطق معينة وأنواع محددة من الجرائم وأساليب عمل كُشف عنها مؤخرا، تقديم التدريب إلى الشرطة في البلدان الأعضاء في منطقتي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، وذلك في سياق برنامج واسع النطاق لبناء القدرات على مكافحة الإرهاب.

مشروع بينك بانثرز

في سياق مشروع بينك بانثرز الذي يساعد البلدان الأعضاء على القبض على المجرمين المرتبطين بعصابة بينك بانثرز التي تسطو على محلات المجوهرات النفيسة، أعد الإنتربول تقريرا تحليليا عن هذه العصابة للمساعدة على محاكمة أحد أعضائها البارزين في محكمة دانمركية. وتمت إدانته والحكم عليه بالسجن لفترة أكثر من خمس سنوات، وذكر القاضي أن تقرير الإنتربول أعانه إلى حد بعيد في فهم طبيعة هذه العصابة.

مشروع ميلينيوم

إن أهمية مشروع ميلينيوم، الذي يستهدف عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأوراسية، ما فتئت تزداد بازدياد حجم أنشطة هذه العصابات ونطاقها. وقام المحللون، تركيزا منهم على "اللصوص الذين يحترمون القانون" ويحتلون رأس الهرم الإجرامي في هذه العصابات، بإعداد قائمة بالأفراد موضع الاهتمام اشتملت على معلومات عنهم والأسماء المعروفين بها وصورهم. وتبيّن أن هذه القائمة تشكل موردا مفيدا للشرطة في البلدان الأعضاء، إذ يستند إليها عدد من التحقيقات الجنائية وتسترشد بها السلطات المحلية للكشف على أراضيها عن أعضاء هذه العصابات الإجرامية.

عملية FAILSAFE

إن عملية Failsafe، التي نسقها برنامج الإنتربول لمنع الأعمال الإرهابية المرتكبة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبالمتفجرات، أُطلقت في عام 2012 أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي في سيئول (كوريا). والغرض منها مساعدة الشرطة على العثور على الأفراد الضالعين في الاتجار بالمواد الإشعاعية أو النووية، وإصدار نشرات خضراء لتنبيه البلدان الأعضاء إلى ما قد يمثلونه من تهديد. وفي وسع العاملين عند النقاط الحدودية المعنيين بإنفاذ القانون البحث فورا في قواعد بيانات الإنتربول للتحقق مما إذا كان أي من الأفراد الذين يعبرون هذه النقاط مشمولا بنشرة خضراء – وكل مطابقة تُطلق تنبيها في مركز العمليات والتنسيق الذي يقوم بإبلاغ المسؤولين عن البرنامج.

اعتزام اليونان ملاحقة الضالعين في قرصنة بحرية تستهدف أول سفينة لها

قررت السلطات اليونانية ملاحقة الضالعين في أول عملية قرصنة بحرية تستهدف سفنها، استنادا إلى أدلة جمعها من السفينة فريق من أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث. فبعد أن أفرج قراصنة صوماليون عن ناقلة النفط "Irene SL" التي خطفوها قبالة السواحل العُمانية لفترة 58 يوما، أرسل الإنتربول فريقا من أفرقة التحرك إزاء الأحداث إلى جنوب أفريقيا للتحقيق على متن السفينة وأخذ معلومات من الرهائن. وتمكن أفراد الطاقم من التعرف على مختطفيهم من ألبوم صور لضالعين في عمليات القرصنة البحرية يحتفظ به الإنتربول. وهذا الفريق كان أول فريق من نوعه يرسَل للمساعدة في سياق التحقيق في قضية قرصنة بحرية، وأُرسلت منذئذ ثلاثة أفرقة مثيلة.

الفصل الرابع

بناء القدرات

بقيت مسألة تقديم المساعدة لأجهزة إنفاذ القانون وإنماء قدرات موظفيها على المدى البعيد من أولويات المنظمة لعام 2012. ولتكملة خدمات التدريب التي يوفرها الإنتربول، أقام هذا الأخير العديد من الشراكات للاستفادة من خبرات أجهزة الشرطة في العالم ومن مواردها.

المؤتمرات الدولية

لضمان السرعة في تبادل المعلومات بين الشرطة والشركاء في العالم أجمع، وخصوصا ما يتعلق منها بالأشكال الجديدة التي تتخذها الجريمة، نظم الإنتربول أثناء العام مجموعة من المؤتمرات الدولية وشارك في بعضها الآخر. وتناولت هذه المؤتمرات طائفة واسعة من المجالات الإجرامية وعُقدت في مناطق متعددة من العالم.

التهديدات الإشعاعية والنووية

عقد الإنتربول مؤتمره الثاني المعني بمكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية وتحليل الإرهاب، في أوميا (السويد) وشارك فيه ممثلون من 12 بلدا ناقشوا الاتجاهات العالمية التي يسلكها الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، وسبل الكشف عنها على الحدود، ومسائل جمع البيانات، والتوعية بالاتجار بها.

ندوة بشأن بصمات الأصابع

الموضوع الرئيسي الذي عولج في ندوة الإنتربول السابعة بشأن بصمات الأصابع كان تبادل المعلومات واستخدامها عبر نُظم إلكترونية مختلفة وإفادة أجهزة إنفاذ القانون من التطورات التكنولوجية لتعزيز فرص الكشف عن الفارين إلى أقصى حدودها. وحضر هذه الندوة حوالى 150 مندوبا من 51 بلدا لبحث الوسائل الكفيلة بتبادل البيانات البيومترية بمزيد من الدقة، ولاسيما عبر استخدام التكنولوجيا الجديدة.

الكشف عن هوية المعتدين جنسيا على الأطفال

عقد فريق متخصصي الإنتربول المعنيين بمكافحة الجرائم التي تستهدف الأطفال اجتماعا حضره 146 خبيرا من 45 بلدا، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، بغرض تبادل المعلومات التي تساعد المحققين على تبيان الصلات المحتملة بين مختلف حالات الاعتداء على الأطفال في العالم، وأفضى تبادل المعلومات في اجتماعات سابقة إلى الكشف عن هوية عدد من المعتدين جنسيا على الأطفال في أنحاء متعددة من العالم.

التحرك للتصدي للجريمة الماسة بالملكية الفكرية

كان تحديد المجالات التي يمكن التحرك فيها عالميا لمكافحة الجريمة الماسة بالملكية الفكرية محور الاجتماع الدولي لإنفاذ القانون المتعلق بحماية الملكية الفكرية الذي شارك الإنتربول وشرطة بنما الوطنية في تنظيمه عام 2012. وحضر الاجتماع أكثر من 500 مندوب مثلوا القطاعين العام والخاص في 58 بلدا، لمعالجة أبرز المسائل في هذا الشأن ومنها مدى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية الماسة بالملكية الفكرية، وتمتين التعاون الدولي، ومكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة، والتدريب والعمليات.

مكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب

ضم اجتماع الخبراء الدولي الخامس المعني بمكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، الذي عقده الإنتربول تحت شعار "المعلومات في سبيل العدالة"، نحو 150 خبيرا من 44 بلدا وأكثر من 20 هيئة دولية لبحث تبادل المعلومات الاستخبارية والملاحقات القضائية، وبناء القدرات، وحماية اللاجئين، وتوفير المساعدة القانونية، والتعاون الدولي لتعقب الجناة. وعُرضت دراسات لحالات من هذه الجرائم حدثت في البلقان ورواندا وكوت ديفوار وليبريا.

الفريق العامل المعني بمشروع أمازون

عقد الإنتربول، في إطار فريق دمج الجهود لمكافحة الإرهاب، اجتماعا للفريق العامل المعني بمشروع أمازون الذي يعالج مسألة الإرهاب في الأمريكتين. وشارك في هذا الاجتماع الذي عُقد في كوزكو (بيرو) بالتعاون مع المكتب المركزي الوطني في ليما، ما يربو على 40 فردا من المسؤولين عن مكافحة الإرهاب من 18 بلدا في المنطقة، بغرض تبادل المعلومات الاستخبارية العملية والتحليلات المتعلقة باحتمالات حدوث أعمال إرهابية في الأمريكتين.

الشراكات الدولية

يستحيل على أي جهة بمفردها القضاء على الجريمة عبر الوطنية، لذلك يمضي الإنتربول جاهدا في إرساء شراكات متينة مع هيئات إقليمية ودولية أخرى، تشمل أجهزة إنفاذ القانون وغيرها. وفي عام 2012، توصلت المنظمة إلى عدة اتفاقات تعاون جديدة، وافقت الجمعية العامة على ستة منها. وانضمت إلى مجموعة الشركاء القديمي العهد، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، جهات أخرى مثل جماعة شرق أفريقيا والشراكة الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرية (IMPACT) ومشروع التحقق من الأسلحة الصغيرة (SAS) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

تعزيز الأمن السيبري

أقام الإنتربول، رغبة منه في تعزيز مكافحة الجريمة السيبرية عالميا، شراكة مع شركة NEC لإنشاء مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة الرقمية. وهذا المركز، الذي يجري إنشاؤه ضمن مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، سيضم مختبرا للأدلة الجنائية الرقمية بغية تبيان التكنولوجيا الجديدة المتصلة بالأدلة الجنائية الرقمية واختبارها، والمركز العالمي المتعدد الاختصاصات لمكافحة الجريمة السيبرية الذي سيتولى ترجمة التحليلات القائمة على معلومات استخبارية إلى عمليات ملموسة. وستوفر شركة NEC الموارد التقنية والبشرية اللازمة للمساعدة على تأمين كل الجوانب التي يستلزمها مركز مكافحة الجريمة الرقمية.

اتفاقات بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

وقّعت وزيرة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، جانيت نابوليتانو، خلال زيارة قامت بها إلى الأمانة العامة، سلسلة من الاتفاقات مع المنظمة لتعزيز المكافحة العالمية للاتجار بالبشر. وتأتي هذه الاتفاقات بعد إطلاق الوزارة حملتها الزرقاء (Blue Campaign) التي ترمي إلى توسيع نطاق التعاون مع الشركاء الخارجيين لتحسين فرص القضاء على الاتجار بالبشر وذلك عبر التوعية العامة والتدريب ومساعدة الضحايا والتحقيقات التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون.

موارد مالية لمكافحة الجريمة الماسة بالحياة البرية

ستساهم المفوضية الأوروبية بما قدره 1,73 مليون يورو في السنوات الثلاث القادمة لدعم مشروع الإنتربول لمكافحة الجريمة الماسة بالحياة البرية الذي ينفَّذ تحت مظلة التحالف الدولي لمكافحة الجريمة الماسة بالحياة البرية الذي يضم أيضا أمانة اتفاقية التجارة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي. وسيدعم هذا المبلغ الجهود التي يبذلها الإنتربول لمكافحة الجريمة الماسة بالحياة البرية ولحماية موارد العالم الطبيعية، وخصوصا الأخشاب، من الاتجار غير القانوني.

موارد مالية لمشروع ينفَّذ في الأمريكتين

ستقدم الحكومة الكندية، من خلال برنامج بناء القدرات لمكافحة الجرائم التابع لها، نحو 1,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى برنامج يشرف عليه الإنتربول لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات في الأمريكتين. وهذا المشروع الذي يسمى المشروع الإقليمي لجمع المعلومات الاستخبارية والتحليل الجنائي سيوفر المعدات والتدريب لأجهزة إنفاذ القانون المحلية والإقليمية في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي لمساعدتها في تمتين قدراتها على التصدي للجرائم ذات الصلة بالمخدرات.

وثيقة سفر الإنتربول
فيديو

المعلومات البيومترية ووثائق السفر

في إطار شراكة استراتيجية مدتها خمس سنوات مع شركة Morpho، سيجرب الإنتربول ويركّب أحدث النظم الإلكترونية المخصصة للتعرف على الوجوه وبصمات الأصابع، منها تحديدا نظام مؤتمت للتعرف على بصمات الأصابع في عام 2014. وستستخدم شركة Morpho أيضا أحدث أنواع التكنولوجيا، مثل الصور الثلاثية الأبعاد والحفر بالليزر، في إطار إعدادها الجيل الثاني من وثائق سفر الإنتربول. وفي نهاية عام 2012، أي بعد مرور سنتين على بدء مبادرة اعتماد هذه الوثائق، أصبح عدد البلدان الأعضاء التي تعترف بها 55 بلدا، وثمة بلدان عديدة أخرى تنظر في كيفية اعتمادها في قوانينها الوطنية. وأقرت الجمعية العامة ميثاقا أمنيا لوثيقة سفر الإنتربول، فغدا مرجعا عالميا لأمن الوثائق الدولية.

الابتكار في التدريب

نظم الإنتربول في عام 2012 ما قدره 260 دورة تدريبية شملت حلقات عمل وندوات ودروسا واجتماعات تعليمية أخرى وشارك فيها أكثر من 100 فرد من 175 بلدا من البلدان الأعضاء. وكان الغرض من هذه الدورات مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين فهمها لتعقيدات العمل الشرطي الدولي؛ وتزويدها بالمهارات والمعارف التي يقتضيها التصدي للصعوبات التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون في يومنا هذا؛ والتأكد من أن هذه الأجهزة تدرك تمام الإدراك كيفية استثمار الخدمات التي يقدمها الإنتربول لتجني منها أقصى الفوائد.

مشروع إيفيكسي

أصبحت عُمان أحدث البلدان التي تستفيد من مشروع إيفيكسي (مبادرة استثمار الأدلة (Exploitation Initiative)) الذي يساعد البلدان الأعضاء على التحقيق في حالات القرصنة البحرية. وتلقت السلطات العمانية دورات تدريبية متخصصة شملت الجوانب القانونية لمسألة مكافحة القرصنة البحرية، وأساليب الاستجواب الأساسية، وإدارة مسرح الجريمة، ووسائل التحقيق العامة. وثمة بلدان أخرى استفادت من هذا المشروع هي تنزانيا وسيشيل وكينيا ومدغشقر وملديف.

تدريب المدرِّبين في مجال الجريمة المتصلة بالمنتجات الصيدلانية

نظمت الوحدة المعنية بمكافحة جريمة تقليد المنتجات الطبية والصيدلانية، بالتعاون مع هيئة العلوم الصحية في سنغافورة ومعهد البحوث المناهِضة لتقليد الأدوية، حلقة عمل بشأن تدريب المدرِّبين مخصصة لأفراد أجهزة إنفاذ القانون التابعة للبلدان المشاركة في عملية "ستورم" التي ينفذها الإنتربول. وتعلم المشاركون الأربعة والعشرون، الذين مثلوا أفغانستان وتايلند وسنغافورة والصين وكمبوديا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين، كيفية التوصل إلى الكشف عن الجريمة المتصلة بالمنتجات الصيدلانية والتحقيق فيها وذلك عبر تمارين حية وزيارات إلى مختبرات علمية.

التحقيقات في مجال الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية

قدّم موظفون من برنامج الإنتربول لمنع الأعمال الإرهابية المرتكبة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبالمتفجرات إلى 31 موظفا من 10 بلدان أوروبية درسا تدريبيا عن أساليب التحقيق في عمليات الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية. وكان الغرض من الدرس التدريبي تعليم المشاركين فيه على كيفية التحقيق في الأفعال الإجرامية المشبوهة التي تُستخدم فيها الأسلحة الإشعاعية والنووية. وتخللته تمارين تفاعلية ركزت على أساليب منع استخدام المواد الإشعاعية والنووية والاتجار بها بشكل غير مشروع والتحضير لهما وعلى كيفية التحقيق فيهما.

مكافحة الجريمة الماسة بالحياة البرية

شارك نحو 20 شرطيا من 10 بلدان في وسط أفريقيا في دورة تدريبية نُظمت في المكتب الإقليمي للإنتربول في أبيدجان، لتعلم كيفية الاضطلاع بعمليات تحقق استراتيجية لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية الحياة البرية. ونُظمت هذه الدورة في إطار مشروع "ويزدوم" الذي ينفذه الإنتربول والذي يساعد في حماية الفيلة وحيوانات الكركدنّ وحفظها، وذلك بالتعاون مع إدارة البيئة الكندية والدرك الوطني الفرنسي.

التحقيق في مسرح الجريمة

شارك ثمانية أفراد من مكتب الدعم العلمي وسجل الجرائم التابع لشرطة سيشيل في دورة تدريبية تناولت أساليب التحقيق، ولاسيما رفع بصمات الأصابع وآثار الأحذية وسمات البصمة الوراثية وتحديد أشكال بقع الدم لتبيان أي نمط سائد فيها والتصوير ليلا.

تهريب المهاجرين والهجرة غير القانونية

نظم الإنتربول ومنظمة الهجرة الدولية دورة تدريبية مشتركة في سري لانكا ركزت على تعزيز التدابير للقضاء على ظاهرتي تهريب المهاجرين ولجوء عصابات تهريبهم بشكل غير قانوني إلى استخدام وثائق مزورة لتجنب الكشف عنهم. وتم في هذه الدورة إيضاح التدابير العامة المتعلقة بأمن الحدود وكيفية استخدام قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة للمشاركين الخمسين فيها العاملين في إدارة شؤون الهجرة وجهاز المخابرات الحكومي وإدارة التحقيقات الجنائية والمكتب المركزي الوطني في كولومبو.

برنامج تنمية قدرات الشرطة في المكاتب المركزية الوطنية

أُطلق في شباط/فبراير في الإمارات العربية المتحدة أول برنامج للإنتربول لتنمية قدرات الشرطة في المكاتب المركزية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونُظمت في إطاره دورة تدريبية شارك فيها نحو 30 شرطيا من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وعُمان والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية، وتعلموا كيفية استخدام أدوات الإنتربول وخدماته بشكل أكثر فعالية، واكتسبوا معارف بشأن طريقة تقديم العروض. ونُظمت أربع دورات من هذا النوع في عام 2012.

تدريب أفراد من أجهزة إنفاذ القانون في جيبوتي

شارك تسعة عشر فردا من الشرطة وخفر السواحل في جيبوتي في دورة تدريبية بشأن تحليل البيانات الجنائية نُظمت في إطار برنامج الإنتربول "إنفاذ القانون – المسارات البحرية الحيوية" الذي يموله اتحاد الأوروبي.

مكافحة الفساد في مجال الرياضة

يتزايد تسلل المجرمين إلى عالم الرياضة، ولاسيما كرة القدم، باللجوء إلى الرشوة أو التهديدات لدفع اللاعبين والمسؤولين إلى التلاعب بنتائج المباريات. ولمكافحة هذا الخطر الذي يتهدد المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها كرة القدم، استحدثت وحدة النزاهة في مجال الرياضة التابعة للإنتربول برنامجا تدريبيا يركز على الأفراد الذي قد يُطلب منهم أكثر من غيرهم التلاعب بنتائج المباريات.

وأُعد برنامج تدريب على الإنترنت لتوعية اللاعبين والحكّام بخطر الموافقة على التلاعب بنتائج المباريات، ومختلف الوسائل التي قد يلجأ إليها الأفراد المحتمل أن يفكروا في التلاعب بها لمقاربتهم. وعُقدت في فنلندا وجنوب أفريقيا وغواتيمالا وهولندا حلقات عمل شارك فيها مسؤولون عن إدارة مباريات كرة القدم وممثلون عن اتحادات اللاعبين ومسؤولون رسميون وأفراد من أجهزة إنفاذ القانون، رمت إلى توعيتهم بالفساد في عالم كرة القدم وبوسائل منعها والتصدي لها. وعُقدت أيضا دورات تدريبية للاعبين والحكّام قبل المباريات الرياضية التي ينظمها الفيفا.

مركز الإنتربول العالمي للموارد

يشكل المركز العالمي للموارد إطارا واحدا وافيا يشتمل على معلومات تعليمية شاملة على الإنترنت مخصصة لأجهزة الشرطة في العالم، إذ يوفر على الإنترنت دروسا ومكتبة مرجعية تضم تقارير ووثائق ومواقع إلكترونية خاصة بشركاء. وفي عام 2012، ارتفع معدل اطلاع البلدان الأعضاء في الإنتربول على المركز خمس مرات مقارنة بالعام الذي سبقه، إذ دخلته أكثر من ثلاثة ملايين مرة. وهذه الزيادة الهائلة التي تعكس مدى فائدة التدريب على الإنترنت، يمكن ردها أيضا إلى أن العديد من مجالات التدريب المباشر أصبح يشترط استخدام الإنترنت.

زيادة تنوع التدريب

عمد الإنتربول، حرصا منه على حصول أكبر عدد ممكن من أفراد الشرطة على أشد أشكال التدريب تنوعا، إلى توسيع نطاق دروسه التدريبية وأماكن توفيرها. وفي عام 2012، ركزت الدورات التدريبية للمرة الأولى على مسألتي الجريمة السيبرية والفساد في عالم الرياضة، وعُقدت للمرة الأولى في البحرين وتونس. وازداد عدد هذه الدورات بنسبة 6 في المائة قياسا بعددها العام السابق. وارتفع العدد المعقود منها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 40 في المائة، وفي آسيا وجنوب المحيط الهادئ بنسبة 36 في المائة.

دورات التدريب بحسب المكان

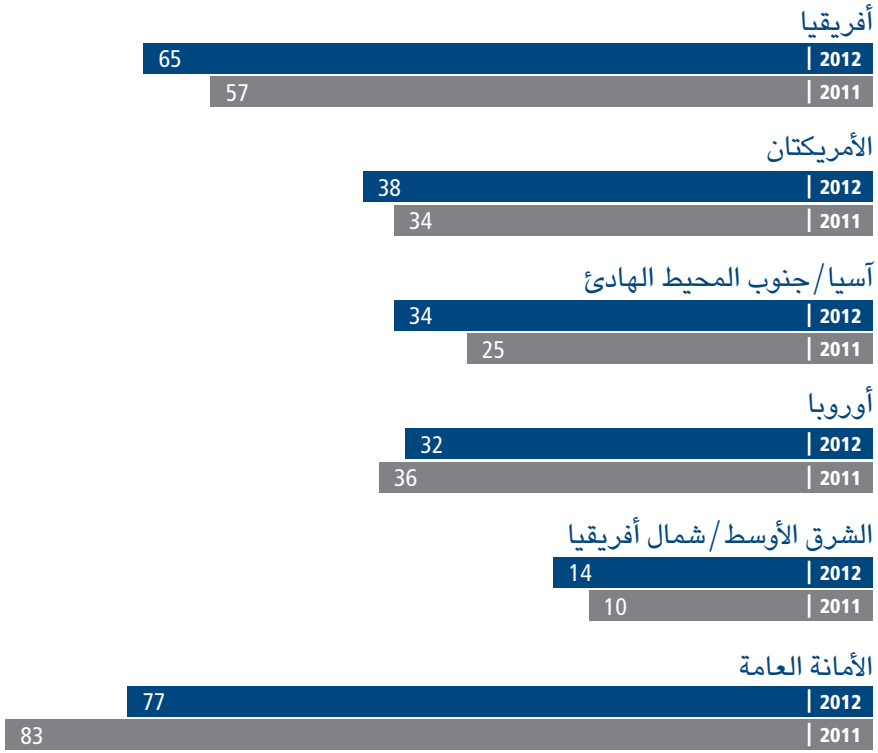

مكافحة الفساد في مجال الرياضة التعلم الإلكتروني

StudentZone
صفحة ويب

إطلاق StudentZone

أطلقت المنظمة، رغبة منها في توعية الشباب بالجريمة الدولية وبدور الإنتربول في مكافحتها، الموقع الإلكتروني التعليمي StudentZone. ويركز هذا الموقع الإلكتروني المخصص للمراهقين على دور موظف في الإنتربول، تراه يجول في العالم لجمع المعلومات التي تساعد الشرطة المحلية على ملاحقة عصابة من المجرمين الدوليين. ويتعلم المشاهد الكثير عن مجالات إجرامية شتى وعن مختلف الخبرات التي يمتلكها الإنتربول. ويشكل هذا الموقع الإلكتروني أيضا منهلا تعليميا للمدرسين والآباء.

أفضل الممارسات

استراتيجية عالمية لضمان الأمن البيئي

حضر مسؤولون رفيعو المستوى من هيئات معنية بالتنوع الأحيائي والموارد الطبيعية وأجهزة مسؤولة عن إنفاذ القانون الاجتماع الافتتاحي لرؤساء الهيئات المعنية بتطبيق الأحكام البيئية وإنفاذها، الذي شارك في تنظيمه الإنتربول وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبحث المندوبون الذين مثلوا 70 بلدا مسائل معينة منها صيد السمك والغابات والتلوث والجريمة الماسة بالحياة البرية، ووضعوا استراتيجية عالمية لتطبيق الأحكام وإنفاذها بحيث يتسنى ضمان الأمن البيئي.

تمتين قدرات المكاتب المركزية الوطنية

ينفذ الإنتربول، سعيا منه لإدراك احتياجات بلدانه الأعضاء، برنامجا لتنشيط المكاتب المركزية الوطنية. وعقب زيارة أولية أجراها مسؤولون من الأمانة العامة ومكتب مركزي وطني آخر، أُعدت توصيات لتحسين الخدمات بعدة وسائل منها، على سبيل المثال، توفير التدريب أو أشكال أخرى من العون. وأُجريت 22 زيارة إلى مكاتب مركزية وطنية في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط.

التدقيق الداخلي

اضطلعت المنظمة بعدد من عمليات التدقيق في مواضيع ومشاريع محددة للمساعدة على استخدام موارد الإنتربول بشكل مجدٍ، والتشجيع على تبادل أفضل الممارسات. وركزت عمليات التدقيق هذه على أنشطة أساسية شملت إدارة قواعد البيانات الجنائية والأنشطة القانونية وإدارة مشاريع محددة ذات صلة بمكافحة الجريمة. وتم التدقيق أيضا في سير أعمال المكتب الإقليمي في بوينس آيرس ومركز العمليات والتنسيق التابع له. ولدى كل من إدارات المنظمة موظف يتولى تنسيق عملية تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل والواردة في تقارير نتائج التدقيق؛ وسجّل العام زيادة في معدل تنفيذ هذه التوصيات والنتائج الإيجابية التي تحققت من تنفيذها، وهذا مؤشر على وجود استعداد لتحسين جدوى الأعمال ككل.

زيارة أعضاء في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة إلى المكتب الإقليمي في بوينس آيرس فيديو

الفصل الخامس

الشؤون المالية

ترد في مجموعة من الجداول المالية أدناه إيرادات التشغيل التي أتاحت للمنظمة تنفيذ أنشطتها في عام 2012؛ وتخضع هذه الجداول لتدقيق خارجي وتتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية.

بالنسبة للسنة المالية 2012، بلغت إيرادات تشغيل الإنتربول 70 مليون يورو ساهمت البلدان الاعضاء بنسبة 75 في المائة منها تأتى معظمها في شكل مساهمات نظامية (74 في المائة). وبلغت نسبة الإيرادات التي تلقاها الإنتربول في إطار مشاريع ممولة من الخارج أو من مؤسسات القطاع الخاص و/أو شركات تجارية تشاطر الإنتربول الأهداف أو الاهتمامات نفسها 21 في المائة. أما نسبة الإيرادات المالية والمبالغ المستردة فبلغت 4 في المائة من مجمل الإيرادات.

وبلغ مجموع مصروفات التشغيل العادية 70 مليون يورو ككل، واستأثرت الأجور بأكبر نسبة منه إذ بلغت 58 في المائة، تلتها تكاليف السفر والاجتماعات (15 في المائة)، وتكاليف الغير وتكاليف أخرى (8 في المائة)، وتكاليف الصيانة وتشغيل المباني (3 في المائة لكل بند)، وتكاليف الاتصالات المرتبطة بمنظومة الإنتربول للاتصالات العالمية I-24/7 والمصروفات المكتبية والتكاليف الأخرى للموظفين بنسبة 2 في المائة لكل بند. ومثلت تكاليف الاهتلاك نسبة 7 في المائة من مجمل مصروفات التشغيل.

وشهد الوضع المالي في الإنتربول عجزا طفيفا أثناء عام 2012، تم تقليصه من صناديق الاحتياطي المتراكم. واستهلكت مشاريع الاستثمار 4 ملايين يورو من الموارد المالية. وارتفع مستوى النقدية ومكافئات النقدية أثناء العام ويعود ذلك في المقام الأول إلى زيادة في المشاريع التي ترعاها جهات خارجية وتنفذها المنظمة، وأيضا إلى زيادة المبالغ التي تدفعها المنظمة للمساهمة في المعاشات التقاعدية لموظفيها. وانخفضت الأصول المالية والاحتياطية – التي تمثلها صناديق شتى – بما قدره 185 000 يورو عما كانت عليه العام الماضي وذلك بفعل العجز الناجم عن تسيير أعمال المنظمة في عام 2012.

وتخضع الجداول المالية الواردة في الصفحات التالية – بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في الموجودات المالية، وبيان التدفقات النقدية – لتدقيق خارجي، وهي تلخص الوضع المالي للمنظمة وأداءها في عامي 2012 و2011. وتُعَدّ هذه البيانات المالية، قدر الإمكان، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الحالات التي لم تلحظ فيها هذه المعايير معيارا محددا، استُخدمت معايير المحاسبة الدولية.

وقد أُعدت هذه البيانات المالية على أساس استمرارية الأنشطة، واتُبع مبدأ تسجيل تكلفة الأصول في السابق باستخدام طريقة المحاسبة التي لا تولي اعتبارا لتاريخ حصول المعاملات المالية. وتتقيد جميع المعاملات بقواعد النظام المالي الساري في الإنتربول.

بيان الوضع المالي في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2012		31 كانون الأول/ ديسمبر 2011	
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقدية والأرصدة المصرفية	36 859		21 539	
الاستثمارات	19 003		12 632	
المساهمات النظامية المستحقة القبض	4 125		4 139	
المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	3 977		4 286	
المخزون	426		509	
مجموع الأصول المتداولة		64 390		43 105
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات	4 031		12 000	
المساهمات النظامية المستحقة القبض	124		159	
المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	154		40	
الأصول المادية	1 752		1 781	
المنشآت والمتلكات والمعدات	19 190		18 250	
الأصول الثابتة الجاري امتلاكها	315		1 561	
مجموع الأصول غير المتداولة		25 566		33 791
مجموع الأصول		**89 956**		**76 896**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
المبالغ المستحقة الدفع	(5 421)		(5 386)	
الإيرادات المقبوضة مسبقا	(2 070)		(644)	
إيرادات المشاريع المؤجلة	(21 748)		(12 612)	
الخصوم المتصلة بالموظفين	(3 676)		(3 513)	
مجموع الخصوم المتداولة		(32 915)		(22 155)
الخصوم غير المتداولة				
الخصوم المتصلة بالموظفين	(11 266)		(8 781)	
مجموع الخصوم غير المتداولة		(11 266)		(8 781)
مجموع الخصوم		**(44 181)**		(30 936)
مجموع الأصول الصافية		**45 775**		**45 960**
الموجودات المالية				
احتياطي تمويل الاستثمار	21 257		21 592	
صناديق الاحتياطي المتراكم	24 518		24 368	
مجموع الموجودات المالية		**45 775**		**45 960**

بيان الأداء المالي للسنة المالية المنتهية في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2012	31 كانون الأول/ ديسمبر 2011
إيرادات التشغيل		
المساهمات النظامية	50 678	49 636
تمويل المكاتب الإقليمية	870	815
المساهمات الطوعية	645	581
المبالغ المسددة والمستردة	2 178	1 220
الإيرادات المالية	869	645
إيرادات أخرى	14 466	7 700
صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف	(117)	(103)
مجموع إيرادات التشغيل	**69 589**	**60 494**
مصروفات التشغيل		
تكاليف الأجور	40 322	36 826
التكاليف الأخرى للموظفين	1 065	1 142
تكاليف تشغيل المباني	2 182	2 019
الصيانة	2 252	2 190
المهام والاجتماعات	10 673	7 256
مصروفات المكاتب	1 370	1 106
تكاليف الاتصالات	1 507	1 512
تكاليف الغير وتكاليف أخرى	5 699	1 397
نفقات الاهتلاك	4 704	4 870
مجموع مصروفات التشغيل	**(69 774)**	**(58 318)**
الفائض/(العجز) المسجل للعام	**(185)**	**2 176**

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2012	31 كانون الأول/ ديسمبر 2011
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
فائض/(عجز) أنشطة التشغيل العادية	(185)	2 176
الحركات غير النقدية		
نفقات الاهتلاك	4 704	4 870
تسوية الإيرادات المالية المتراكمة		(36)
تسوية (الربح)/الخسارة الناجمة عن بيع الأصول	39	66
تسوية لتوفير اعتماد لإجازات الموظفين	30	135
تسوية لتوفير اعتماد بموجب النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي	20	11
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة الدفع	35	(1 400)
الزيادة/(النقص) في الإيرادات المقبوضة مسبقا	1 426	182
الزيادة/(النقص) في إيرادات المشاريع المؤجلة	9 136	7 922
الزيادة/(النقص) في الخصوم المتداولة المتصلة بالموظفين	85	110
الزيادة/(النقص) في الخصوم غير المتداولة المتصلة بالموظفين	2 513	1 720
(الزيادة)/النقص في المخزون	83	208
(الزيادة)/النقص في المبالغ المستحقة القبض من حسابات جارية	309	(941)
(الزيادة)/النقص في المبالغ المستحقة لحسابات غير جارية	(114)	
(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية الجارية المستحقة القبض	14	(1 086)
(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية غير الجارية المستحقة القبض	35	(5)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	18 130	13 932
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مشتريات) / مبيعات في إطار الاستثمارات	1 598	(16 632)
مشتريات الأصول الثابتة	(4 408)	(4 079)
مبيعات الأصول الثابتة		35
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(2 810)	(20 676)
صافي الزيادة/(النقص) في النقدية والأرصدة المصرفية	**15 320**	**(6 744)**
النقدية والأرصدة المصرفية في بداية الفترة	21 539	28 283
النقدية والأرصدة المصرفية في نهاية الفترة	36 859	21 539
حركة النقدية والأرصدة المصرفية	**15 320**	**(6 744)**

بيان التغييرات في الأصول للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2012: (بآلاف اليورو)

	احتياطي تمويل الاستثمار	صناديق الاحتياطي المتراكم	المجموع
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2011	**21 592**	**24 368**	**45 960**
صافي الأرباح والخسائر غير الواردة في بيان الأداء المالي، وهي (صافي) نفقات الاستثمار الممولة من صناديق الاحتياطي المتراكم	(335)	335	
صافي (العجز)/الفائض المسجل للعام		(185)	(185)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012	**21 257**	**24 518**	**45 775**

حضور عالمي

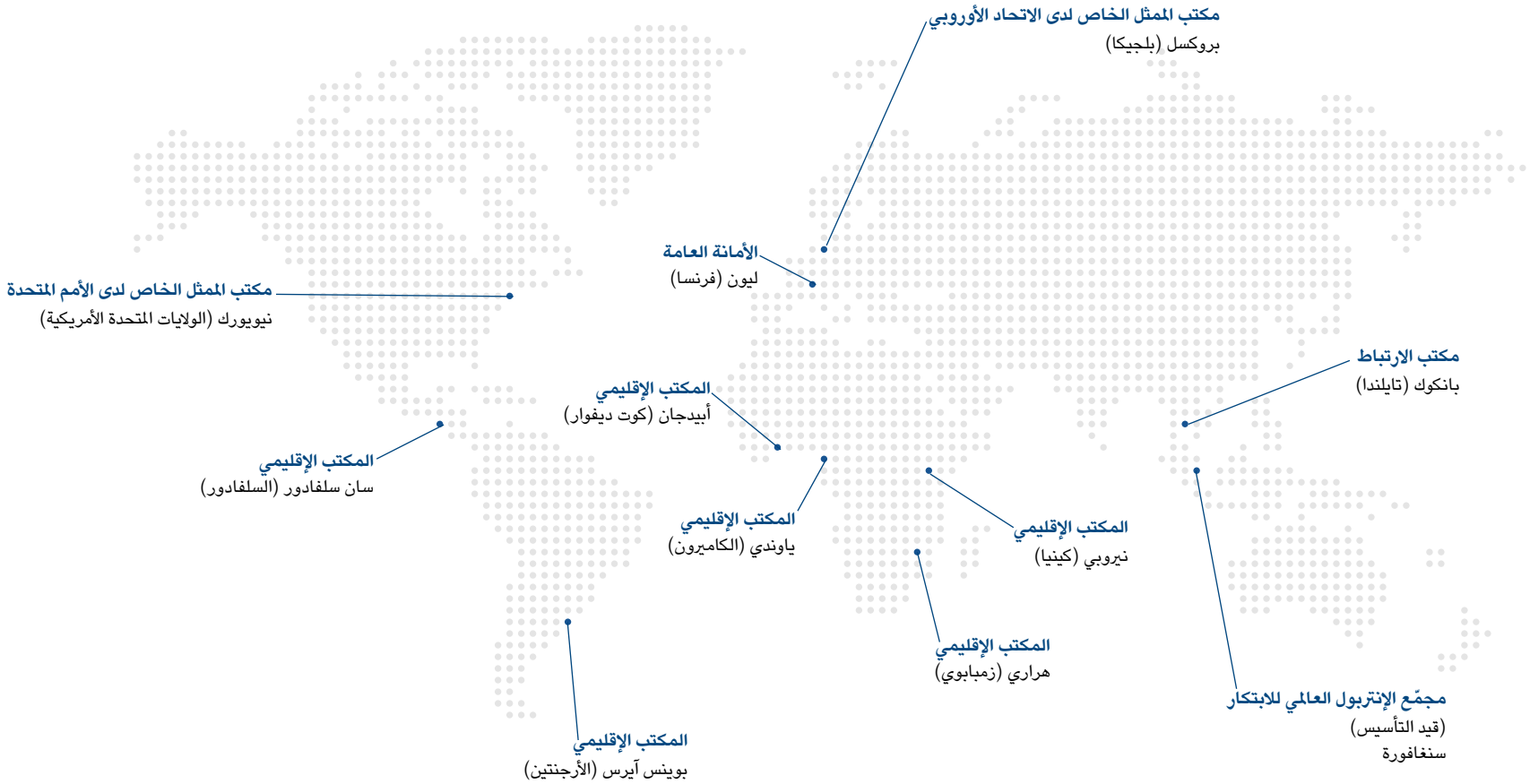
مكتب الممثل الخاص لدى الاتحاد الأوروبي
بروكسل (بلجيكا)
الأمانة العامة
ليون (فرنسا)
مكتب الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)
مكتب الارتباط
بانكوك (تايلندا)
المكتب الإقليمي
أبيدجان (كوت ديفوار)
المكتب الإقليمي
سان سلفادور (السلفادور)
المكتب الإقليمي
ياوندي (الكاميرون)
المكتب الإقليمي
نيروبي (كينيا)
المكتب الإقليمي
هراري (زمبابوي)
مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار
(قيد التأسيس)
سنغافورة
المكتب الإقليمي
بوينس آيرس (الأرجنتين)

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمنا. والبنية التحتية المتطورة جدا للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة تساعد في مواجهة تحديات الإجرام المتنامية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون.

ويسعى الإنتربول لضمان حصول أجهزة الشرطة في أنحاء العالم كافة على الأدوات والخدمات اللازمة لها لتأدية مهامها بفعالية. ويوفر تدريبا محدد الأهداف ودعما متخصصا لعمليات التحقيق، ويضع بتصرف الأجهزة المعنية بيانات مفيدة وقنوات اتصال مأمونة.

وهذه المجموعة المتنوعة من الأدوات والخدمات تساعد عناصر الشرطة في الميدان في إدراك توجهات الإجرام على نحو أفضل، وتحليل المعلومات، وتنفيذ العمليات، وفي نهاية المطاف توقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين.

وتقع الأمانة العامة للإنتربول في ليون (فرنسا)، وتعمل على مدار الساعة، طيلة أيام السنة. ولدى المنظمة أيضا سبعة مكاتب إقليمية في العالم، ومكتب يمثلها لدى الأمم المتحدة في نيويورك وآخر يمثلها لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ولدى كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب مركزي وطني يعمل فيه موظفو إنفاذ قانون وطنيون على مستوى عال من الكفاءة والتدريب.

WWW.INTERPOL.INT

تويتر
@INTERPOL_HQ

يوتيوب
INTERPOLHQ

حقوق التأليف والنشر – الإنتربول 2013. مصادر الصور: الإنتربول، وكالات إنفاذ القانون، iStockphoto . طُبع هذا التقرير على ورق مصنوع من أخشاب مصدرها غابات تدار وفقا لمبدأ الاستدامة.

IMPRIMERIE DELTA
PEFC
PEFC/10-31-1409

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

INTERPOL General Secretariat | 200, quai Charles de Gaulle | 69006 Lyon | France | Tel: +33 4 72 44 70 00 | Fax: +33 4 72 44 71 63